

تعلن منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) إلغاء الإشعارات الحمراء في الإنترنت عن ناشط بحريني

ألغت لجنة مراقبة الملفات في الإنترنت (CCF) مؤخراً "الإشعار الأحمر" الذي كان قد صدر بحق ناشط بحريني (والذي ستبقى هويته مجهولة للحفاظ على سرية عملية الإنترنت ولحمايته) ، وذلك بعد أن تقدمت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ADHRB بطلب لإزالة الاسم. هذا أول طلب تقدمه المنظمة حول شخص بحريني ويتم البت فيه بشكل كامل من قبل الإنترنت.

بدأت منظمة ADHRB ببرنامج الإنترنت في [أيار/ مايو 2016](#)، وعملت على عدد قليل من القضايا، بما في ذلك إزالة الإشعار الأحمر عن أحد الأفراد من المملكة العربية السعودية. تأمل المنظمة أن تشجع هذه القضية البحرينيين الذين لديهم إشعارات حمراء ضدهم على طلب المساعدة.

قال المدير التنفيذي لمنظمة ADHRB ، حسين عبدالله: "إننا نحیی الإنترنت على إزالة إسم هذا الفرد من قاعدة بياناتهم. نعتقد أن الإنترنت اتخذت القرار الصائب بإزالة الأفراد الذين تعرضوا للاضطهاد لأسباب سياسية من قوائمهم. تستخدم الحكومة البحرينية الإشعارات الحمراء في الإنترنت كوسيلة إضافية لاستهداف ومعاينة الأفراد بسبب أنشطتهم السياسية. نأمل من خلال هذه القضية أن نرسل رسالة إلى حكومة البحرين بأن هذه الإجراءات لن تمر مرور الكرام ودون مقاومة من قبل المجتمع المدني."

تتألف منظمة الشرطة الجنائية الدولية(الإنترنت) من 192 دولة عضو وهي منظمة دولية مستقلة. الإنترنت منظمة شرطية ولكن على الرغم من ذلك فإن الإنترنت ليست لديها سلطة للإعتقال أو تنفيذ العقوبات، يعود هذا الأمر إلى ضباط تطبيق القانون في كل دولة لإلقاء القبض على الأفراد في أراضيهم. تصدر الإنترنت الإشعارات الحمراء وتقوم بالتعميم. تُشكل الإشعارات الحمراء طلب من الإنترنت إلى جميع الدول الأعضاء باحتجاز الشخص المحدد وترحيله إلى البلد المقدم للطلب. التعميم هو طلب تقوم بإعداده احدى الدول وتقوم الإنترنت بنشره بين شركائه. اكتشف العديد من الأفراد الإشعارات الحمراء ضدهم عند إعتقالهم أثناء محاولتهم السفر وذلك لأن البحرين لا تقوم بنشر هذه المعلومات على موقع الإنترنت.

إن عملية الإنترنت لإزالة الإشعارات والأحكام الحمراء واردة في قانون لجنة المراقبة على المحفوظات في الإنترنت (CCF). تنص المادة 3 من دستور الإنترنت على أن المنظمة لن تشارك في القضايا ذات الطابع "السياسي أو العسكري أو الديني أو العنصري". تنظر اللجنة أيضاً الى الطابع السياسي لكل قضية على حدة. لذلك يمكن الطعن في إدراج فرد ما في قاعدة بيانات الإنترنت وذلك عند إدراجه لجرائم مبنية على معتقدات أو إجراءات سياسية ، حتى لو لم تكن التهم سياسية بشكل واضح. يمكن أن تقوم اللجنة بإعتبار اخر إذا كان الفرد لاجئ من بلد آخر، أو طلب اللجوء لأسباب سياسية أو على أساس التعذيب المسبق خلال الاحتجاز في البحرين.

قال حسين عبدالله: "ما جعل طلبنا ناجحًا هو التفاعل مع الضحية في هذه القضية - فقد استجاب بسرعة وبشكل مفصل لرسائل البريد الإلكتروني، وقدم الصور والوثائق ومقاطع الفيديو التي تثبت قضيته. نعتبر برنامج الإنترنت بمثابة برنامج تعاون بين الضحايا ومنظمة ADHRB. ونحن كمنظمة، لا يمكننا العمل إلا مع المعلومات التي يقدمها لنا الضحايا، وكلما ازداد التواصل بيننا وبينهم، كلما ازدادت فرصة إنجاح صياغة الطلب."

نشجع الأفراد الذين يعتقدون أنهم قد يكونون خاضعين لإشعارات حمراء أو تعميم والمهتمون بهذا البرنامج على ملء وإرسال الاستمارات التالية إلى INTERPOLComplaints@adhrb.org . بإمكان الأفراد إرسال النماذج والمعلومات باللغة الإنجليزية أو العربية.

اضغط [هنا](#) للحصول على ملف PDF لرسالة الضحية ؛ اضغط هنا لاستمارة طلب فارغة لإكمالها في [اللغة العربية](#) أو [الإنجليزية](#)، واضغط هنا لإستمارة منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، في اللغة [العربية](#) أو [الإنجليزية](#) يرجى ملء و تسليم جميع الاستمارات.